

## سياسات الدين والتجديد الديني في سلطنة عُمان

■ عبد الرحمن السالمي

إنّ موضوع إدارة الشأن الديني لا يزال محكاً للجدل منذ تبلور الدولة الوطنية في بلدان العالمين العربي والإسلامي على السواء، ولا تزال تداعياته مستمرة، ولذا انتهجت كل دولة على حدة سياسةً اتبعتها في علاقتها بالدين من جهة، وفي إدارة الشأن الديني من جهة أخرى، تحكمها ثلاثة أطر: المواطنة، حكم القانون، والحرية الدينية وممارساتها في المجال العام. (طبقاً للقانون الأساسي للدولة؛ 9، 10، 12، 17، 18، 28) تتولى وزارة الأوقاف والشؤون الدينية في سلطنة عُمان مهمة إدارة الشأن الديني، والهدف «حفظ الدين على ثوابته المستقرة وأعرافه الجامعة»؛ وذلك من خلال القيام بستة أمورٍ أساسية، وهي: رعاية إقامة العبادات المفروضة، والتعليم الديني، والفتوى، والعلاقات مع الأديان الأخرى، والإرشاد العام، والنشر العلمي والثقافي. وتتّم هذه الأمور في أربعة سياقاتٍ أو مبادئٍ أو مفاهيمٍ منّظمة ومحدّدة تتمثل في ما يلي:

أولاً: إنّ الإسلام فكرةٌ ودعوةٌ ورسالة. وقد جاء في القرآن الكريم قوله تعالى: ﴿وَلَتَكُنَّ مِنْكُمْ أُمَّةٌ يَدْعُونَ إِلَى الْخَيْرِ وَيَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ

■ رئيس تحرير مجلة التفاهم.

وَيَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنْكَرِ وَأُولَئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ ﴿104﴾ [آل عمران: 104]، فحدّد هذا الدّينُ نفسه بأنه دعوةٌ إلى الخير والمعروف، وطالبُ المؤمنين بأن تكونَ منهم جماعةٌ داعيةٌ إليه وإلى قيمه، في مقولاته الأصلية: في الوجدانيّة، والعبادات، وفي أخلاق الخير والمعروف، والسلام والودّ بين الناس في مجتمعات المؤمنين وفي العالم. وهكذا فإنّ المؤسسة الدّينيّة التي أمر القرآن بإقامتها من العلماء والدعاة قامت وتقوم على خدمة هذه الدعوة، ونشر قيمها الجامعة التي أتى بها الأنبياء والرسل: ﴿شَرَعَ لَكُمْ مِنَ الدِّينِ مَا وَصَّى بِهِ نُوحًا وَالَّذِي أَوْحَيْنَا إِلَيْكَ وَمَا وَصَّيْنَا بِهِ إِبْرَاهِيمَ وَمُوسَى وَعِيسَى أَنْ أَقِيمُوا الدِّينَ وَلَا تَتَفَرَّقُوا فِيهِ﴾ [الشورى: 13].

ثانياً: إنّ الدعوة الإسلاميّة - التي هي دعوةٌ عالميّة - تُمارسُ في سياقاتٍ عالميّة، كما تُمارسُ في الأساس في سياقاتٍ مجتمعيّة ودولٍ وأنظمةٍ سياسية. ولذلك فإنها في السياقات المجتمعية والسياسية الخاصة تتوخى الانسجام بين الدّين والدولة؛ وذلك لسببين: الأول أنّ مهمات المؤسسة الدّينيّة معروفةٌ ومحدّدةٌ، فلا تنافسٌ ولا تناقضٌ بين عملها وعمل المؤسسات العامة في إدارة الشأن العام. ومن الخير لمؤسسة الدعوة - لكي تستطيع القيام بواجباتها - ألا يكونَ بينها وبين الجهات السياسية أي تناقضٍ أو تنافسٍ أو اختلاف لاختلاف المهام التي يقوم عليها كلّ منهما. والثاني أنّ الدولة معنيّة بالحقوق الأساسية للمواطنين، ومن ضمنها الحريات الدّينيّة في العقيدة والعبادة والتعليم، وهي الأمور التي يسمّيها الفقهاء: حراسة الدّين. فلا مصلحة لأهل الدّين في الاختلاف مع أولئك الذين يريدون حمايتهم.

ثالثاً: إنّ الدعوة الإسلاميّة تعدُّ نفسها استمراراً للدعوات والشرائع السابقة؛ كما يوضّح قوله تعالى في الآية السالفة الذكر: ﴿شَرَعَ لَكُمْ مِنَ الدِّينِ...﴾. وكما يقول رسول الله صلواتُ الله وسلامُهُ عليه: «... إلّا موضعُ لبنةٍ.. إلخ». وهذا يعني أنّ الإيمان الإسلاميّ يرى أن له شركاء هم أهل الديانات الإبراهيمية الأخرى، في مجتمعاته وفي العالم. وعلى هذا الأساس المتكامل في العيش المشترك تعمل المؤسسة الدّينيّة في دعوتها ورؤيتها للعالم. رابعاً: إنّ القاعدة الفقهيّة تقول بتغيُّر الأحكام بتغيُّر الزمان. ومن هنا تأتي ضرورات التجدّد والتجديد الدّيني، وليس فقط من أجل النظر في طرائق

وأساليب حفظ ثوابت الدين وأعرافه الجامعة في ضوء الزمان الجديد؛ بل أيضاً للحرص على عدم الإخلال بتلك الثوابت بالإفراط أو التفریط.

بالاستناد إلى هذه المبادئ والمفاهيم والسياقات - سياقات الاستيعاب والتجديد - نبدأ بعرض الأمور والمهام الأساسية للمؤسسة الدينية، وأولها بحسب ما هو معروف: رعاية إقامة العبادات المفروضة؛ فقد قال صلوات الله وسلامه عليه: «**الصلاة عماد الدين**»، وجاء في القرآن الكريم: ﴿**إِنَّ**

**الصَّلَاةَ تَنْهَىٰ عَنِ الْفَحْشَاءِ وَالْمُنْكَرِ**﴾ [العنكبوت: 45]، وهكذا فإن الصلاة في الإسلام مهامّ تعبدية، وأخرى أخلاقية، وهي علم على الدين ووحدته، أو وحدة

جماعة المؤمنين الذين يلتقون عليها خمس مرات في اليوم والليلة، ومكانها المساجد والجوامع الجامعة. وكما هو معروف فإن موضوع المساجد في الإسلام وتجربته التاريخية عبادة وثقافة وحضارة، وله علاقة وطيدة بالنواحي الدينية والتعليمية والعمرانية، والمسلمون المقتدرون يقبلون إقبالاً منقطع النظير على إقامة المساجد والمصلّيات التماساً للأجر. بيد أن النهضة التي أطلقها جلاله السلطان قابوس بن سعيد سنة 1970 أسهمت الإسهام الرئيس في التوسع ببناء المساجد بشكل مباشر، كما يظهر بجلاء في دعم موارد الأوقاف لبناء المساجد وتسييرها، وعندما نتحدث عن التسيير ونعني الإقامة والإدارة فإن ذلك يشمل الأئمة

والخطباء والمدرّسين، والعناية المستمرة بالمساجد القائمة، وترميم التاريخي منها. أمّا في الجوانب الإنسانية والبشرية فقد ازداد حضور العنصر النسائي في الدروس القرآنية من حول المساجد، كما ازداد حضورهن في إدارات الأوقاف. بيد أن العامل الجديد الداخل في التجديد الديني والثقافي يتمثل في ارتفاع نسبة الجامعيين بين الخطباء والمدرّسين، وفي الدورات التدريبية المستمرة على كل المستويات. ولا يزال لدينا ذلك التقليد الحميد باستقدام خطباء ومدرّسين في

**إن القاعدة الفقهية تقول بتغيير الأحكام بتغيير الزمان. ومن هنا تأتي ضرورات التجدد والتجديد الديني، وليس فقط من أجل النظر في طرائق وأساليب حفظ ثوابت الدين وأعرافه الجامعة في ضوء الزمان الجديد؛ بل أيضاً للحرص على عدم الإخلال بتلك الثوابت بالإفراط أو التفریط.**

شهر رمضان بالتعاون مع الأزهر الشريف بالقاهرة، ومن جهاتٍ دينيةٍ عربيةٍ وإسلاميةٍ، لديها اتفاقياتٌ تعاوُن مع وزارة الأوقاف والشؤون الدينية.

وبالطبع فإنّ وزارة الأوقاف تخدم المسلمين في العبادات الأخرى، التي سنعرضُ لها في الحديث هنا؛ لكننا أردنا أن نعرضَ لتجربة الوزارة مع المساجد والصلوات بالذات؛ لما ترمزُ إليه وحدةُ العبادة والمساجد الجامعة من وحدةٍ للدين، ولجماعة المسلمين. هناك تعدديةٌ مذهبيةٌ في سلطنة عُمان؛ لكنها اختلافاتٌ فقهيةٌ فروعيةٌ وتاريخيةٌ، وسياستُنا ألا تتأثر بالاختلافات وحدةُ العبادة ووحدةُ الجماعة؛ لقوله تعالى: ﴿إِنَّ هَذِهِ أُمَّتُكُمْ أُمَّةً وَاحِدَةً وَأَنَا رَبُّكُمْ فَاعْبُدُونِ﴾ [الأنبياء: 92]. وكما سبق القول؛ فإنّ الصلاة الجامعة تظلُّ أبرزَ مظاهر وحدة الدين، وهذا معنى إنفاذ المهمة الأساسية للمؤسسة الدينية في حفظ الدين على أصوله المستقرة، وأعرافه الجامعة، كما سبق ذكره.

وتخدم المؤسسة الدينية - من خلال الوزارة - المسلمين في عباداتهم الأخرى بما يسهّل أداء الفريضة مثل الصوم والحجّ؛ ففي الصوم من خلال نشر المواعيد، وتكثيف نشاطات التثقيف الديني في رمضان. وفي الحجّ من خلال تشكيل بعثة للعناية بالسفير والإقامة والعناية الصحية، والتبصير بأركان الحجّ ومواقفته وسُننه.

والزكاة فريضة قرآنيةٌ، ومصارفها محدّدة بالقرآن، وفي السُننة تفاصيلٌ كثيرةٌ عن مقادير الوجوب في الأعيان والتجارة والزراعات وسائر الأموال؛ بيدَ أنّ المسلمين اختلفوا قديماً وحديثاً في طرائق تأديتها، وهل تكونُ التأدية للفريضة من خلال الدولة والسلطة السياسية، أم إنّ الأمر فيها يُترك لاختيارات الأفراد ما دامت فريضةً فردية. وهناك مَنْ يفرّق في التعامل بين الأموال الظاهرة، والأخرى الباطنة، فالكويتُ مثلاً لديها قانونٌ للزكاة في أرباح الشركات؛ بيدَ أنّ الاجتهاد عندنا ترك الأمر للأفراد أو ترك الخيار لهم. ويستطيع المواطن بالطبع أن يؤدّي زكاته لقسم الزكاة في الوزارة التي تتكفّل بصرفها في مصارفها الشرعية. وقد استجدّت اجتهاداتٌ ومؤسّساتٌ في

الدول العربية والإسلامية لتطوير إسهام الزكوات والأوقاف في التنمية المجتمعية. وقد تطورت لدينا في العقدين الأخيرين نشاطات ومؤتمرات وورش عملٍ للغرض ذاته بشُعبتيه: مكافحة الفقر، والتنمية.

ولا خلافَ بالطبع على أنّ الوقف تطوعٌ بحثٌ، وكما هو معروفٌ فإنّ الوقف يستطيع الإيقافَ على الشأنِ الديني كالمساجد والمدارس، كما يستطيع الإيقافَ لإنشاء مرافق أو الإسهام في الإنفاق على مرافق ونشاطات، والوزارة نفسها قامت في الأساس لإدارة الأوقاف على الشأنِ الديني، ولا يزالُ الإيقافُ جارياً من جانب المواطنين - لكنّ موارد الوقف لا تزال غير كافيةً، وجلالة

**لقد استجّدت اجتهادات  
ومؤسّسات في الدول  
العربية والإسلامية  
لتطوير إسهام الزكوات  
والأوقاف في التنمية  
المجتمعية. وقد تطورت  
لدينا في العقدين  
الأخيرين نشاطات  
ومؤتمرات وورش عملٍ  
للمغرض ذاته بشُعبتيه:  
مكافحة الفقر، والتنمية.**

السلطان شخصياً - وكذلك حكومة السلطنة، يُسهمان كثيراً بالمبادرة لسدّ العجز؛ للمساعدة على إدارة المرفق الديني. ولذا فإنّ همّ تنمية الموارد الوقفية يظلُّ كبيراً وحاسماً. فنحن نعرف التقسيم الفقهي للمصالح، وكان الفقيه المالكي البارز أبو إسحاق الشاطبي (ت: 790هـ) قد ذكر في كتابه الشهير (الموافقات) أنّ المصالح منها الضروري، ومنها الحاجي، ومنها التحسيني. وفي سياق الحديث عن الأوقاف؛ فإنّ تنمية الموارد الوقفية بالنسبة للمرفق الديني تقع في مرتبة الحاجيات حيناً، والضرورات حيناً آخر.

ولا شكّ أنّ المهمة الثانية لدى المؤسسة الدينية هي التعليم الديني، فإذا كان الدين فكرةً ودعوةً وبلاغاً؛ فإنّ التربية الدينية للصغار والفتيان والفتيات هي جزءٌ أساسٌ في ذلك البلاغ. وتقوم وزارة الأوقاف بتعليم الدين في المدارس القرآنية، وتشارك مع وزارة التربية في التعليم الديني في مدارس التعليم الأساسي والثانوي؛ سواء لجهة البرامج والمقررات، أو لجهة المدرّسين والمدرّسات. أما التعليم الديني العالي أو الجامعي فتقوم به الوزارة من خلال كلية العلوم الشرعية، التي تطورت خلال العقدين



الماضيين من عدة جهات: تطورت من معهد إلى كلية، وغدثت تستقبل الشبان والشابات بعد أن كانت مقصورة على الشبان، ومن جهة تزويد المرفق الديني بسائر كوادره، فضلاً عن القضاء، والمدرّسين في وزارة التربية والتعليم العالي، ومن جهة إرسال بعض خريجي الكلية للدراسات العليا لأجل تطوير الدراسات العلمية الإسلاميّة ورفع كفاءتها، وبالأخصّ إلى جامعات الأزهر والزيتونة والجامعات العربية والعالمية للحصول على الدكتوراه. وقد كان معظم مدرّسي وأساتذة الكلية يأتون من الأزهر وغيره، ثم ازدادت نسبة العُمانيين بينهم ممن حصلوا على الدكتوراه في الخارج العربي والإسلامي والعالمي. وكما يظهر الانفتاح والتعدد في المدرّسين؛ كذلك يظهر في المناهج والمقرّرات التي أفادت في البدايات من مناهج الأزهر ومقرّراته، ثم تطورت باتجاه الإفادة والانفتاح على أقسام ومعاهد الدراسات الإسلاميّة في الغربيين الأوروبي والأميركي. ولدينا الآن باحثون عُمانيون أكاديميون يُثرون البحث العلمي الفقهي والكلامي والأدبي والثقافي، وهم جميعاً من خريجي كلية العلوم الشرعية.

أما المهمة الثالثة من مهامّ المرفق الديني فهي الإفتاء. وللإفتاء جوانب تعليمية وإرشادية بارزة؛ بيد أنّ خصوصيته تتمثّل في أنّ المواطنين يتوجهون إليه - عامةً ومختصين - للتبصير في قضايا الحلال والحرام. وفي زمن النهضة العُمانية الدينيّة الأولى تبلّور اتجاهٌ للتجديد الفقهي والديني، صار مدرسةً في الزمن الحاضر على يد العلامة الشيخ أحمد الخليلي مفتي عام السلطنة، ففتاواه وكتبه وبرامجه في الإعلام هي الأكثر انتشاراً بين رواد الفتوى والثقافة الدينيّة في سلطنة عُمان، وفي كثير من المجامع الفقهية في العالمين العربي والإسلامي. وصحيحٌ أنّ فتوى العلامة الخليلي على المذهب الفقهي الإباضي؛ لكنّ اجتهاده منفتحٌ في شتّى الاتجاهات، وعلى شتّى المذاهب. وفي هذا الزمن العصيب على الدّين في العالمين العربي والإسلامي؛ فإنّ فتاوى المدرسة الفقهية العُمانية أسهمت وتُسهّم في صون التماسك والاعتدال في التوجّه بين الشباب، بحيث لم تظهر في أوساط الشباب في السلطنة شذوذاً التطرف والانكماش.

ونصلُ إلى المهمة الرابعة التي تقومُ عليها وزارةُ الأوقاف والشؤون الدينيّة في السلطنة، وهي العلاقاتُ مع الأديان والجماعات الدينيّة الأخرى، فالمجتمعُ العُماني مجتمعٌ تعدديٌّ في التاريخ والحاضر؛ إذ لا تحضُرُ فيه شتّى المذاهب الإسلاميّة فقط، بل فيه مواطنون ومقيمون من الهندوس والبوذيين والمسيحيين على شتّى فرقهم ومذاهبهم أيضاً. ووزارةُ الأوقاف هي وزارةُ للشؤون الدينيّة أيضاً؛ ولذا فالحرّيات الدينيّة داخلة ضمن الحرّيات التي تحضُرُ السلطنة على ضمانها ورعايتها؛ ولذا فإنّ الوزارة تؤدّي دورها في هذا الإشراف وذاك الصّون لحرّيات العقيدة والعبادة والتعليم. وهكذا فهناك عيشٌ مشتركٌ في سلطنة عُمان من شتّى

**إنّ المجتمع العُماني  
مجتمعٌ تعدديٌّ في التاريخ  
والحاضر؛ إذ لا تحضُرُ  
فيه شتّى المذاهب  
الإسلاميّة فقط، بل فيه  
مواطنون ومقيمون من  
الهندوس والبوذيين  
والمسيحيين على شتّى  
فرقهم ومذاهبهم أيضاً.**

النواحي، ومنها الناحية الدينيّة، ولتثبيت مبدأ المواطنة ألغت الحكومة، ممثلة بوزارة الخارجية - بطلب رسمي من منظمة التعاون الإسلامي في سنة 2003 - مصطلح الأقليات الإسلاميّة، ويجب على المسلمين التفاعل ومساعدتهم في الاندماج مع مبدأ المواطنة الشاملة ومن خلال الحراك الديمقراطي.

وقد تطوّرت لدينا - في زمن النهضة الحاضر - استراتيجياتٌ للعلاقات مع الأديان الأخرى، ليس بالداخل العُماني فقط؛ بل ومع الخارج الديني العالمي، فمنذ أكثر من قرنٍ

للكنيسة الإصلاحية الإنجيلية مركزٌ في عُمان، وبالإضافة إلى التعاون القائم مع فرعها العُماني طوّرنا علاقةً مع رئاستها في الولايات المتحدة، فتبادلنا الزيارات، وأقمنا الندوات والمؤتمرات المشتركة، كما تبادلنا الوفود والبعثات مع الكنيسة الكاثوليكية، والبروتستانتية والأرثوذكسية، وكذلك الأمر مع الكنيسة الأنغليكانية ببريطانيا، والتي لرعاياها حضورٌ في السلطنة أيضاً، فهناك زياراتٌ متبادلةٌ مع أسقف كانتربري، ومع كلية اللاهوت بجامعة كمبردج هناك اتفاقيةٌ للتعاون وتبادلُ الطلاب والأساتذة. أما في ألمانيا فقد أقمنا علاقاتٍ وثيقةً مع الكنيسة الكاثوليكية، والأخرى اللوثرية. وقد زارنا كبار رجال الدين من الكنيستين، وأقمنا معهم ندواتٍ ومؤتمرات عن القيم المشتركة، وعن



مستقبل الدّين، والعلائق بين الديانات الإبراهيمية. وقد أشادت تقارير وزارة الخارجية الأميركية مراراً بأعمال الوزارة في مجال الحريات الدّينيّة، وثقافة حقوق الإنسان. وذلك من ضمن إشارات سياسات السلطنة في هذه المجالات.

أما المهمة الخامسة التي تقومُ بها وزارةُ الأوقاف في عُمان فهي الإرشاد العام، والإرشاد تدخل فيه الفتوى، ويدخل فيه التعليم الدّيني، ويدخل فيه تسييرُ أداء العبادات، كما تدخلُ فيه إعادة تشكيل العلاقات مع أهل الأديان الأخرى بالداخل والخارج. يبيدُ أنّ الإرشاد في الأزمنة المعاصرة استجذبت له مجالات ونشاطات يكونُ على المؤسسات الدّينيّة القيامُ بها لثلاثة أهداف: المشاركة الأفعال في صون الدّين، والمشاركة الأفعال في التوجيه الاجتماعي، والمشاركة الأفعال في عالم العصر وعصر العالم. إذ لا ينبغي أن ننسى أنّ المجتمعات المسلمة - ومنها المجتمع العُماني - لم يعد تُعرضُ عليها دعوةٌ واحدة، بل تعددت الدعوات والتوجهات والمشروعات المختلفة في زمن العولمة ووسائل الاتصال، فلا بدّ أن تُطوّر وسائلَ جديدةً للمنافسة في السوق القائمة. وهكذا فإنّ للإرشاد العامّ اليوم وظائف جديدةً في التجديد الدّيني، وفي تجديد رؤية العالم؛ ولذلك طوّرت الوزارة نشاطاتٍ جديدةً لمخاطبة الجمهور، ومخاطبة العالم.

كما أنّ الوزارة دعمت المدارس والمذاهب التقليدية؛ لكونها مكوناً دينياً وثقافياً وإنسانياً ومعرفياً في الثقافة الإسلاميّة التاريخية، بدلاً من الركض وراء الدعوات الإحيائية.

**المهمة السادسة الخطاب الإسلامي المشترك** فمنذ حوالى عقدين تقيم الوزارة ندوةً فقهيةً سنويةً، يشارك فيها عشراتُ الفقهاء والعلماء من البلدان العربية والإسلاميّة، ومن العلماء العُمانيين. وقد انعقدت حتى عام 2019 خمس عشرة ندوة عالجت موضوعاتٍ اجتهادية مهمة وبارزة، وتحقّقت من طريقها عدة أمور؛ منها التجديد الفقهي الكبير، ومنها التحول إلى مجمع فقهي يجري فيه النقاش الحرّ في شتى المشكلات التي تواجه مجتمعات المسلمين، ومنها جمع النخبة من علماء الإسلام وفقهائه في العالمين العربي والإسلامي. ومنها تدريب شبّان وكهول فقهاء السلطنة في مجال البحوث الأكاديمية، وتعريفهم بالتطورات الحادثة في الجامعات العربية والإسلاميّة.



وفي السنوات الأخيرة سعت الوزارة إلى عقد مؤتمراتٍ دوليةٍ للتعريف بالإباضية ويحضرها ويُلقى البحوث فيها علماء عُمانيون وعربٌ ومسلمون ومن الجامعات الأوروبية. وقد انعقدت حتى هذا العام مؤتمراتٌ على هذه الشاكلة في سالونيك ونابولي وتوينغن وكمبردج وسان بطرسبرغ وطوكيو، وصدرت أعمالها في نشراتٍ رائعة.

وفي عام 2004 عمدت الوزارة إلى إصدار مجلة أكاديمية اسمها التسامح (وصار اسمها بعد العدد 30: التفاهم). وهي مجلةٌ فصليةٌ، لكل عددٍ من أعدادها محورٌ بحثيٌّ شعاره أيةٌ قرآنية، وتتفرع عليها دراساتٌ أكاديميةٌ غنيةٌ، استقطبت

صارت لمجلة التفاهم (وهي الآن في عددها السادس والستين) شهرةً عالميةً بوصفها أوثق المجلات الإسلامية وأرقاها في مجال البحوث المتخصصة في الدين وفلسفته، وفي فلسفة القيم، وفي الثقافة ومفاهيمها، وفي الرؤى المستقبلية للإسلام، وفي مشكلات الحاضر العربي والإسلامي.

عشرات الكُتاب والمثقفين والأساتذة من العرب والمسلمين والغربيين. وقد صارت لمجلة التفاهم (وهي الآن في عددها السادس والستين) شهرةً عالميةً بوصفها أوثق المجلات الإسلامية وأرقاها في مجال البحوث المتخصصة في الدين وفلسفته، وفي فلسفة القيم، وفي الثقافة ومفاهيمها، وفي الرؤى المستقبلية للإسلام، وفي مشكلات الحاضر العربي والإسلامي. وتصدر للمجلة نسخةٌ باللغة الإنجليزية، تتضمن بحثاً مختاراً من نسختها العربية. وقد أضافت الوزارة في الأعوام الأخيرة (2014 - 2020) ملحقين للتفاهم، أولهما بعنوان: شباب التفاهم يكتب فيه (شبان عُمانيون) مقالاتٍ يلخّصون فيها مقالات المجلة ويعلّقون عليها. وثانيهما ملحقٌ

بعنوان: مراجعات الكتب، وهو متخصصٌ بعرض الكتب الجديدة في اللغات الحيّة في الدين والسياسة والاقتصاد وفلسفة الأخلاق والموضوعات الثقافية والأدبية الأخرى، ويكتب فيه مثقفون بارزون من العالم العربي ومن المقيمين في أوروبا.

ودأبت الوزارة - على مدى عشر سنواتٍ وأكثر - على استقدام علماء من الغربيين الأوروبي والأميركي في موسمٍ ثقافيٍّ زاخر، يحاضرون في قاعة



المحاضرات بجامعة السلطان الأكبر، وفي كلية العلوم الشرعية، وفي المعهد الدبلوماسي بوزارة الخارجية العُمانية، في موضوعات تُهمُّ الجمهور العُماني، وتُسهم في توسيع الأفق الثقافي في فلسفة الدِّين، وفي العلاقات بين الأديان، وفي مشكلات منطقتنا وقضاياها. وقد كانت لهذه المواسم تداعياتها الإيجابية على كل المستويات. إذ تطورت مع عددٍ من المحاضرين الكبار مشروعات علمية مع الوزارة، تتصل بمهامها في الإرشاد العام، وفي التعريف بالسلطنة، وبنواحٍ شتّى من الحضارة العربية والإسلامية.

وفي المهمة السادسة أو المجال السادس - مجال النشر العلمي والثقافي - فإنَّ الوزارة تُصدر بالطبع كتباً تعليميةً وإرشادية، وتُصدر فتاوى سماحة المفتي وكتبه، وكتب العلماء العُمانيين، وفي السنوات الأخيرة ازدهرت صناعةُ النشر العلمي لدى الوزارة في برنامجٍ طويل المدى.

فقد عمدت الوزارة إلى إقامة مشروعاتٍ تُنشر أعمالها ونتائجها، مثل: طباعة مصحف عُمان ثم المصحف العُماني. ثم القيام بدراسات تجديد الفقه في العالم المعاصر فنمَّت دراسة: القواعد الفقهية الإباضية، وموسوعة الفقه الإباضي، وموسوعة المقاصد، مما كون قاعدة مشتركة للبحث بين المدرسة الإباضية والمدارس الفقهية غير الإباضية، وكذلك تحقيق ونشر الموسوعات الفقهية الكلاسيكية في الفقه الإباضي، كما عملت لإصدار سلاسل أعمال الندوة الفقهية، وسلاسل أعمال المؤتمرات الدولية عن الإباضية، وسلسلة دراسات عُمانية وإباضية، وسلسلة علم الكلام في الحضارة الإسلامية. وبذلك فإنَّ الأعمال العلمية والثقافية الصادرة عن وزارة الأوقاف - في شتّى الحقول العلمية والأكاديمية والدنيّة والثقافية - صارت مراجع معتمدةً في الجامعات العالمية، ومراكز البحوث والدراسات.

إنَّ سياسات الدِّين والتجديد الدِّيني التي تقوم عليها وزارة الأوقاف هي مسؤوليةٌ كبرى، تتطلب على الدوام تفكيراً متأنياً، وتخطيطاً استراتيجياً، ونظراً دائماً من أجل الإتقان، والإسهام في التصدي لمشكلات الحاضر، وصناعة المستقبل.